Distribution: Restricted
Original: English

REPL.VI/3/INF.3

2 July 2002
Arabic

الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد السادس لموارد الصندوق – الدورة الثالثة

روما، 2–3 يوليو/تموز 2002

تمويل مشاركة الصندوق في مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون

أولا – الهدف من الوثيقة

1 – تتضمن هذه الوثيقة تقديرا للتكاليف الكلية لمشاركة الصندوق في مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، وتتناول تمويل هذه التكاليف. وهي تلقي الضوء على وضع موارد الصندوق، وعلى حقيقة أن كل دولار أمريكي ينفق على على تخفيف الديون يعني انقاص دولار واحد من برنامج الإقراض. وهناك حاجة لتقليل هذا التأثير لمشاركة البرنامج في مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون على قدرة الصندوق على الموافقة على تقديم قروض جديدة. وبذلك يكون الهدف من هذه الوثيقة هو وضع نهج لتمويل التكاليف التي يتحملها الصندوق، يوازن – عن طريق زيادة القيمة التكميلية للمبادرة – بين استخدام الموارد الداخلية والحاجة إلى المحافظة على مستوى برنامج عمل الصندوق.

ثانيا – تكاليف مشاركة الصندوق في مبادرة الديون

2 – وافق مجلس المحافظين على إطار مشاركة الصندوق في *المبادرة الأصلية*، بتكاليف تقديرية تتراوح بين 60–70 مليون دولار أمريكي، بمقتضى القرار 101/د–20[1] في دورته العشرين التي عقدت في شهر فبراير/ شباط 1997.

3 – وفي دورته الثالثة والعشرين، التي عقدت في شهر فبراير/ شباط 2000، وافق مجلس المحافظين – بناء على الوثيقتين GC 23/L.7 و GC 23/L.7/Corr.1، على أن يشارك الصندوق مشاركة كاملة في المبادرة المعززة. وقدر الصندوق أن التكاليف الإسمية للمبادرة المعززة ستكون في حدود 336 مليون دولار أمريكي[2].

[1] بناء على الوثيقتين GC 20/L.6 و GC 20/L. 6/Add.1 (والقرار 105/د–21 المستند إلى الوثيقة GC 21/L.6 صندوق أموال أمانة تابع للصندوق الدولي للتنمية الزراعية).

بسبب قيود الموارد والاهتمامات البيئية تصدر وثائق الصندوق بكميات محدودة.
ويرجى من السادة المندوبين إحضار وثائقهم معهم إلى الاجتماعات وتفيد طلب النسخ الإضافية.

4 - وتصل التقديرات الجارية المؤقتة لإجمالي التكاليف الإسمية التي سيتحملها البرنامج في مشاركته الكاملة في مبادرة الديون بنحو 453.4 مليون دولار أمريكي خلال السنوات الستة والثلاثين التالية[3]. وكما يتبين من العمود الثاني في الجدول التالي، فإن هذه التكاليف سترتفع في عام 2005 إلى مستوى 38 مليون دولار أمريكي.

ثالثا – تمويل مبادرة الديون

ألف – قواعد وأساليب مبادرة الديون

5 - يتطلع المجتمع الدولي إلى جميع المؤسسات المالية الدولية لكي تشارك مشاركة كاملة في المبادرة المعززة. فهذه المشاركة تكفل اقتسام الأعباء في الاستراتيجية الحالية لتخفيف الديون غير المحتملة على البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. وإذا كانت جميع المؤسسات المالية الدولية قد ألزمت نفسها بالمشاركة في المبادرة الأصلية، فإن الزيادة الكبيرة في تكاليف المبادرة المعززة أحدثت قلقا خطيرا. فبدون زيادة كبيرة في مستويات تمويل الجهات المانحة، يتعرض اثنان من المبادئ الرئيسية في تصميم مبادرة الديون للتهديد، ألا وهما مبدأ "التكميلية" ومبدأ حماية السلامة المالية للمؤسسات المالية الدولية المشاركة.

6 - ومن أجل الحد من تأثير تخفيف الديون على قاعدة موارد مؤسسات التمويل الدولية المشاركة، ومن أجل مساعدة الجهات المقرضة متعددة الأطراف على تمويل مشاركتها، أنشئ صندوق أموال أمانة من أجل مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون ("صندوق أموال الأمانة")[4] تحت إدارة البنك الدولي. وقد ساهم العديد من البلدان مساهمة ملموسة في موارد هذا الصندوق. "وصندوق أموال الأمانة من أجل مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، هو آلية للجهات المانحة لصندوق أموال الأمانة [وهو] يوفر التمويل للمقرضين المؤهلين، على أساس تعليمات الجهات المانحة". ومن حيث المبدأ، فإن جميع مؤسسات التمويل الدولية التي تواجه صعوبات للمشاركة في مبادرة الديون نظرا للمبادئ الأساسية التكميلية وسلامة التمويل، مؤهلة للحصول على أموال من صندوق أموال الأمانة، إذا قررت الجهات المانحة لصندوق الأموال ذلك. وقد احتوت الوثيقة REPL.VI/2/INF.4 بعنوان "صندوق أمانة مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون" عن دعم صندوق أموال الأمانة من أجل مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون للجهات المقرضة متعددة الأطراف الإقليمية ودون الإقليمية، على معلومات من البنك الدولي بشأن هيكل وطريقة عمل صندوق أموال الأمانة. كما طرحت الوثيقة الفجوة بين الموارد المتوافرة حاليا والموارد المطلوبة حتى الآن.

7 - ومع ذلك، فالمتوقع أيضا من مؤسسات التمويل الدولية أن تعبئ الموارد المحلية في حدود قدراتها المالية، ولكن الفارق بين الموارد الداخلية والخارجية لم يتحدد، بل إنه يختلف في الحقيقة من مؤسسة إلى أخرى. وقد استخدمت مؤسسات التمويل الدولية المشاركة نهجا مالية مختلفة لاستيعاب تكاليف مبادرة الديون، واستطاعت المؤسسات ذات

---

[2] قدر البنك الدولي إجمالي التكاليف التي يتحملها الصندوق في مشاركته في مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون بنحو 228 مليون دولار في نهاية عام 1999 بصافي القيمة الحالية.

[3] يصل إجمالي التكاليف الصافية التي يتحملها الصندوق نتيجة مشاركته الكاملة في مبادرة الديون إلى 230 مليون وحدة من حقوق السحب الخاصة بصافي القيمة الحالية (297 مليون دولار أمريكي)، وهو ما يعادل تكاليف إسمية تصل إلى 350.6 مليون وحدة من حقوق السحب الخاصة (أي 453.4 مليون دولار أمريكي).

[4] جميع الإشارات الأخرى إلى "صندوق أموال الأمانة" تشير إلى صندوق أموال الأمانة من أجل مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون الذي يديره البنك الدولي.

الهياكل المالية القوية والمتنوعة بالذات أن تفعل ذلك. ولكن في كثير من الحالات، استدعى الأمر طلب موارد خارجية إضـــافية أيضـــا. وكمثال، ففي الوقت الذي سيمول فيه مصرف التنمية للبلدان الأمريكية نحو 72.7% من مساهمته في تخفيف الديون من موارده الخاصة، فإن 27.3% من هذه المساهمة سيمول من موارد خارجية عن طريق صندوق أموال أمانة بترتيبات متعددة الأطراف. أما مصرف التنمية الأفريقي فسيتلقى موارد من صندوق أمانة في البنك الدولي ليمول مـــا يقرب من 84% من تكاليف مساهمته في مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، في الوقت الذي سيستخدم فيه 370 مليون دولار أمريكي، أي ما يقرب من 16.1% من موارده الخاصة لتمويل مساهمته في هذه المبادرة.

باء – المضامين على الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

الموقف الراهن للصندوق في تمويل مبادرة الديون

8 - يبين الجدول أدناه أن الصندوق ساهم بمبلغ 17.3 مليون دولار أمريكي في تخفيف الديون الفعلية. وقد تم تدبير هـــذا المبلغ من: 6.4 مليون دولار أمريكي من موارد الصندوق الخاصة، و7 ملايين دولار أمريكي من مساهمة هولندا المباشـــرة فـــي تمويـــل الصـــندوق لمبادرة الديون، و2.7 مليون دولار أمريكي من تمويل ألمانيا من موارد الصندوق المخصصة لصندوق أموال الأمانة، و1.2 مليون دولار أمريكي من إيرادات مساهمات الجهات المانحة لتمويل مساهمة الصندوق في مبادرة الديون.

9 - ودعمـــا لاحتـــياجات الصندوق من الموارد من أجل مساهمته في المبادرة الأصلية، وحفاظا على قدرته على تمويل قروض جديدة، تعهدت حكومة هولندا بتقديم مبلغ 26.62 مليون جلدر هولندي (نحو 15.4 مليون دولار أمريكي، بسعر العملة في تاريخه) في المساهمات التكميلية في إطار التجديد الرابع لموارد الصندوق. وفي عام 2001، خصصت حكومـــة ألمانـــيا 15 ملـــيون مارك ألماني (نحو سبعة ملايين دولار أمريكي) من مساهمتها في صندوق أموال الأمانة للديـــون المستحقة للصندوق، تصرف خلال ثلاث سنوات. كما استلم الصندوق أيضا حوالي 2.4 مليون دولار أمريكي من مساهمات بلجيكا في صندوق أمانة البنك الدولي.

10 - وبخـــلاف مساهمة هولندا وألمانيا وبلجيكا، فإن مشاركة الصندوق في المبادرة تمول الآن من موارده الداخلية التي كان يمكن لولا ذلك تخصيصها للالتزامات بتقديم قروض ومنح جديدة بمقتضى برنامج العمل. كما تلقى الصندوق نحو 2.4 مليون دولار أمريكي من مساهمة بلجيكا في صندوق أموال الأمانة الذي يديره البنك الدولي. وقد ثار القلق من أن المســـتوى المـــرتفع لتخفيف الديون المقرر خلال السنوات العشر القادمة – لاسيما الفترة الواقعة بين عامي 2002 و2005 – سيؤثر على قدرة الصندوق على المحافظة على برنامجه الإقراضي، وسيهدد سلامة هيكلة المالي نفسه.

جهود الصندوق الواسعة في تعبئة الموارد

11 - عقـــد رئيس الصندوق يوم 7 فبراير/ شباط 2001 اجتماعا غير رسمي للتوصل إلى رؤية مشتركة بين الدول الأعضـــاء فـــي الصندوق بشأن وضع موارد الصندوق واحتياجاته لتمويل مشاركته في مبادرة الديون، إلى جانب فهم مشترك للتوازن المطلوب بين الموارد الداخلية والخارجية لتمويل مشاركة الصندوق في هذه المبادرة.

12 - ولاحـــظ المشـــاركون وأكدوا من جديد على المبادئ الأساسية وراء تصميم المبادرة، كما أقرتها لجنة التنمية المشـــتركة بيـــن البـــنك الدولي وصندوق النقد الدولي عام 1999. وأول هذه المبادئ هو مبدأ التكميلية – أي أن يكون

تخفـيف الديـون استكمالا للمساعدات الإنمائية الجديدة بشروط ميسرة للغاية، دعما لبرامج تخفيف وطأة الفقر. والمبدأ الثاني هو أن تخفيف الديون لا ينبغي أن يخل بالسلامة المالية لمؤسسات التمويل الدولية المشاركة. كما أن أهمية اقتسام أعباء تكاليف المبادرة بالتساوي، تعتبر أيضا مبدأ أساسيا.

13 - واسـتذكر الاجـتماع تأييد مجلس المحافظين لمشاركة الصندوق الكاملة في مبادرة الديون المعززة، على أن يسـعى الصندوق لاستيعاب التكاليف داخليا، مع تقليل تأثير مشاركته في المبادرةعلى برنامجه السنوي للإقراض. كما دعيت الدول الأعضاء في الصندوق أيضا إلى تزويد الصندوق بموارد إضافية مباشرة لمساعدته على تمويل مشاركته في المبادرة، أو تيسير حصول الصندوق على موارد من صندوق أموال الأمانة.

14 - وأحـيط المشـاركون علمـا بالمعلومـات التي قدمتها الأمانة بشأن وضع موارد الصندوق، والتأثير الحالي والمـتوقع مستقبلا للمشاركة في المبادرة على هيكل موارد الصندوق. واحتوت هذه المعلومات على تحليل للاحتياجات العامـة مـن المـوارد علـى أسـاس برنامج إقراض مستقر، وتوافر الموارد بما في ذلك توقعات متحفظة لإيرادات الاستثمارات تمشيا مع الاستراتيجية الجديدة للاستثمار، واللجوء بصورة أكبر إلى سلطة الالتزام بالموارد مقدما. وتبين مـن نـتائج التحلـيل أنـه إذا لم تتوافر للصندوق موارد إضافية جديدة، فسيجد نفسه في عجز سنوي دائم في موارده الصافية. ودارت مناقشة حول الافتراضات الأساسية المستخدمة في التحليل، مع ملاحظة التوجه الحكيم لبعض توقعات المـوارد. وأوضح البعض أنه حتى مع افتراضات أكثر تفاؤلا بشأن إيرادات الاستثمارات وتجديد موارد الصندوق في المسـتقبل، فسيظل الصندوق يعاني من عجز في موارده، وسيحتاج بالتالي إلى استخدام سلطة الالتزام بالموارد مقدما. ونتـيجة لذلـك، وفـي حالة عدم وجود تمويل إضافي، فسوف يستمر الصندوق في مواجهة حقيقة أن **كل دولار ينفقه الصندوق في تخفيف الديون، ينقص دولارا من القروض الجديدة.**

15 - وخلص الاجتماع إلى الاستنتاجات العريضة التالية:

(i) هناك اعتراف على نطاق واسع بأن مشاركة الصندوق في المبادرة لها تأثيرها على قدرة الصندوق على تقديـم قـروض جديدة، وأنه مع توقعات الموارد، فإن برنامج الإقراض سيظل متأثرا. وكان هناك اتفاق على ضرورة تقليل تأثير مشاركة الصندوق في مبادرة الديون على برنامج الإقراض في الصندوق.

(ii) كانـت هـناك مسـاندة عريضـة لمبدأ الحصول العادل للصندوق على موارد صندوق أموال الأمانة. وبالإضـافة إلـى ذلك، فقد كان هناك اتفاق عام على أن مسألة حصول الصندوق على موارد صندوق الأمـوال ينبغي أن تناقش في الاجتماع التقني التالي لصندوق الأموال، كجزء من الاستعراض الرسمي لمتطلـبات الـتمويل العالمـية لمبادرة الديون. وقد أشار بعض المشاركين إلى استعداد بلادهم لحصول الصـندوق على موارد من صندوق الأموال عن طريق الترتيبات الحالية، بينما أشار البعض الآخر إلى اسـتعداد بلادهـم لتقديم مساهمات مباشرة إلى الصندوق. وأكد الكثير من المشاركين على أهمية اقتسام الأعباء بالتساوي.

(iii) وفـي الوقـت الذي لم يتم التوصل فيه إلى اتفاق على القدر الذي يحتاجه الصندوق من أموال خارجية إضـافية لكي يساهم في مبادرة الديون، فقد كان هناك إقرار بأن وضع الصندوق بالنسبة للمبادرة أقرب

إلـــى وضـــع مصرف التنمية الأفريقي منه إلى وضع مصرف التنمية للبلدان الأمريكية، نظرا لمستوى تعرض الصندوق لمبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون في أفريقيا.

(iv) يواصـــل الصندوق حواره مع الدول الأعضاء للحصول على معلومات مرتدة بشأن الاستعداد للاجتماع التقنـــي التالي لصندوق أموال الأمانة. ولهذا الغرض، فسوف تعد إدارة الصندوق اقتراحا بنسبة ملائمة بين الموارد الداخلية والموارد الخارجية لتمويل احتياجات الصندوق للمساهمة في مبادرة الديون. وأعرب الـــبعض عن وجهة نظره من أنه على أساس هذا الاقتراح، سيكون من المفيد عقد اجتماع آخر للجهات المانحة في مبادرة الديون قبل عقد الاجتماع التقني التالي.

التعهدات الإضافية حتى الآن

16 - تلقـــى الصـــندوق حـــتى الآن الالتزامات الرسمية التالية: (i) مبلغ يصل إلى ثلاثة ملايين دولار أمريكي من تعهـــدات المـــوارد السويسرية القطرية إلى صندوق أموال الأمانة؛ (ii) مساهمة تكميلية قدرها 3.72 مليون يورو من إيطاليا لاحتياجات الصندوق لمساهمته في مبادرة الديون. كما أشارت بعض الدول الأعضاء الأخرى، مثل السويد، إلى استعدادها لتحمل نصيبها العادل من أعباء التمويل التي يتحملها الصندوق لمساهمته في مبادرة الديون.

التوازن بين الموارد الداخلية والخارجية

17 - بالنســـبة للتوقعات بأن تعبئ مؤسسات التمويل الدولية موارد داخلية، كما جاء في الفقرة 7، فإن التوازن بين المـــوارد الداخلية والخارجية لم يتحدد بعد، ومازال يتوقف على الوضع المالي والقدرة المالية للمؤسسة المشاركة. وفي ضوء تمويل مصرف التنمية للبلدان الأمريكية بنسبة 27.3% من موارد صندوق أموال الأمانة الذي يديره البنك الدولي، وتمويـــل مصرف التنمية الأفريقي بنسبة 84% من هذه الموارد، أصبح من المهم أن نضمن أيضا مستوى من الموارد التكميلية لمساهمة الصندوق في مبادرة الديون، مقارنة بما يقدم لمؤسسات التمويل الدولية الأخرى. ومن الممكن أن يتم ذلـــك من خلال الحصول العادل على موارد من صندوق أموال الأمانة، يتكافئ مع ما تحصل عليه مؤسسات التمويل الدولية الأخرى، و/أو من خلال الحصول على تمويل مباشر لمبادرة الديون.

18 - وعند تحديد التوازن بين الموارد الداخلية والخارجية للصندوق، فمن المستحسن أن تؤخذ الاعتبارات التالية في الحسبان:

(i) أن قـــاعدة مـــوارد الصـــندوق محـــدودة، كما يتبين من التصورات المالية التي نوقشت في إطار هيئة المشاورات للتجديد السادس لموارد الصندوق.

(ii) أثناء التجديدين الأخيرين لموارد الصندوق، كان 22% من مجموع المساهمات من البلدان النامية المدرجة في القائمتين باء وجيم. مقابل نسبة متوسطة قدرها 2.1% للاتحاد الدولي للتنمية، و6.4% لمصرف التنمية الأفريقـــي ومصرف التنمية الآسيوي، و8.3% لصندوق العمليات الخاصة في مصرف التنمية في البلدان الأمريكية. وهكذا نجد أن جزءا كبيرا من موارد الصندوق الأساسية يأتي من مساهمات البلدان النامية في تجديـــد مـــوارد الصندوق. أي أن جزءا كبيرا من تخفيف الديون بمقتضى المبادرة تموله البلدان النامية

نفسها. وهو ما يثير قلقا خطيرا لدى البلدان الأعضاء النامية من أن مساهماتها التي تقدمها إلى الصندوق لاستئصال الفقر تتناقص.

(iii) مع وصول التزامات برنامج الإقراض في الصندوق إلى ما يقرب من 40% من هذا البرنامج إلى البلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى، فإن الصندوق يجد نفسه مسؤولا عن جزء كبير عن مبادرة الديون، وبالتالي عن مضامين تكاليفها. وهكذا نجد أن تعرض الصندوق للمبادرة أقرب إلى وضع مصرف التنمية الأفريقي منه إلى وضع مصرف التنمية للبلدان الأمريكية.

(iv) إذا أدى تعذر تدبير موارد خارجية إضافية لمشاركة الصندوق في مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون إلى تخفيض برنامج الإقراض، فإن أفريقيا والمجموعة التي تقترض بشروط ميسرة (70% من قروض الصندوق) – ستتضرر ضررا بالغا.

19 – **التوصية** – بناء على المناقشات السابقة، فمن الموصى به أن يكون التوازن بين موارد الصندوق الداخلية وموارده الخارجية، أقرب إلى توازن مصرف التنمية الأفريقي. ومع الأخذ في الاعتبار السمات التنظيمية وتلك الخاصة ببرنامج الإقراض في الصندوق، والتي هي أقرب إلى سمات مصرف التنمية الأفريقي، فمن الموصى به السعي للحصول على تمويل خارجي يقرب من نسبة 66% (أي الثلثين) من التكاليف الإجمالية ومبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. وكما يتبين من الجدول أدناه، فإن لهذه النسبة جوانبها الإيجابية التالية:

(i) في أي سنة من السنوات، لن تتعدى التكاليف الداخلية التي يتحملها الصندوق نتيجة مبادرة الديون ما يعادل قرض واحد متوسط من قروض الصندوق، أي 15 مليون دولار أمريكي، وهو اعتبار له أهميته بالنسبة للبلدان المدرجة في القائمة جيم للمجلس التنفيذي.

(ii) إن متطلبات الموارد الخارجية التجميعية (بخلاف التعهدات التي قدمت بالفعل) لن تزيد على 60% من التكاليف التي يتحملها الصندوق.

(iii) أن أقصى احتياجات من الموارد الخارجية التجميعية السنوية سيصل إلى 23.5 مليون دولار أمريكي عام 2006، بمتوسط 7.5 مليون دولار أمريكي سنويا.

رابعا– الاستنتاج والتوصية الخاصة بالمتابعة

20 – بهدف التخفيف من أثر مشاركة الصندوق في مبادرة الديون على برنامجه الاقراضي، هنالك طريقان أمام الصندوق يستطيع من خلالها تعبئة موارد خارجية إضافية:

أولهما، أن تقدم الدول الأعضاء موارد إضافية مباشرة إلى الصندوق لمساعدته في تمويل مشاركته في المبادرة، على شاكلة مبادرة هولندا وتعهد إيطاليا.

وثانـــيها، أن تتـــيح هذه الدول للصندوق فرصة الحصول على موارد من صندوق أموال الأمانة، كمثال ألمانيا وبلجـــيكا وتعهد سويسرا، بالمستوى الموصى به في الفقرة 19 أعلاه. وينبغي أن يتم ذلك في إطار الاجتماعات التقنية القادمة لصندوق أموال الأمانة وتجديدات موارده.

21 - ولذا فهيئة المشاورات مدعوة إلى:

(أ) الإحاطة بالمعلومات الواردة في الوثيقة،

(ب) دراسة المسائل الواردة في الوثيقة، في إطار دراسة هيئة المشاورات لقاعدة موارد الصندوق،

(ج) تأييد مبادئ النهج المقترح وتوجهه (بما في ذلك التوصية بنسبة تمويل خارجي قدرها 66%)،

(د) الموافقة على النهج الذي ينبغي للصندوق اتباعه ليحصل على موارد من الأموال الأساسية من صندوق أموال الأمانة الذي يديره البنك الدولي، والخطوات التالية لذلك،

(هـــ) تضمين الاستنتاجات التي توصلت إليها المناقشة في تقرير هيئة المشاورات

التكاليف التي يتحملها الصندوق في مبادرة الديون ومتطلبات التمويل
(بالدولار الأمريكي)

	مجموع التكاليف الإسمية التي يتحملها الصندوق	موارد التمويل								
		موارد الصندوق	مساهمات في مبادرة الديون – دخل استثمارات	مساهمة هولندا المباشرة	تعهد الحكومة الإيطالية	صندوق أمانة المبادرة الذي يديره البنك الدولي				
						ألمانيا	تعهد الاتحاد الأوروبي	تعهد سويسرا	بلجيكا	جهات أخرى (باقتراض تمويل خارجي بنسبة 66%)
Relief provided to date	17 320 363	6 378 382	1 242 005	7 008 638		2 691 338				
Remainder 2002	**14 462 320**	**4 917 189**		**1 455 695**		**1 845 212**			**2 385 675**	**3 858 549**
2003	27 899 734	9 485 910		1 455 695	1 166 667	1 845 212	1 000 000	1 000 000		11 946 251
2004	36 233 118	12 319 260		954 761	1 166 667			1 000 000		20 792 430
2005	37 965 577	12 908 296			1 166 667			1 000 000		22 890 614
2006	35 616 127	12 109 483								23 506 644
2007	34 306 951	11 664 363								22 642 588
2008	30 272 669	10 292 707								19 979 961
2009	28 015 115	9 525 139								18 489 976
2010	24 766 855	8 420 731								16 346 124
2011	22 380 047	7 609 216								14 770 831
2012	19 697 484	6 697 145								13 000 340
2013	16 879 641	5 739 078								11 140 563
2014	14 638 121	4 976 961								9 661 160
2015	10 943 200	3 720 688								7 222 512
2016	10 119 848	3 440 748								6 679 100
2017	9 614 310	3 268 865								6 345 444
2018	8 120 111	2 760 838								5 359 273
2019	8 051 410	2 737 479								5 313 930
2020	7 982 708	2 714 121								5 268 587
2021	7 243 471	2 462 780								4 780 691
2022	6 890 278	2 342 694								4 547 583
2023	6 829 835	2 322 144								4 507 691
2024	5 917 584	2 011 979								3 905 605
2025	4 227 170	1 437 238								2 789 932
2026	2 869 167	975 517								1 893 651
2027	869 632	295 675								573 957
2028	769 824	261 740								508 084
2029	584 812	198 836								385 976
2030	280 219	95 275								184 945
2031	277 956	94 505								183 451
2032	275 692	93 735								181 957
2033	273 429	92 966								180 463
2034	271 165	92 196								178 969
2035	268 901	91 426								177 475
2036	147 169	50 038								97 132
2037	110 465	37 558								72 907
المجموع	**453 392 478**	**154 642 901**	**1 242 005**	**10 874 789**	**3 500 000**	**6 381 762**	**1 000 000**	**3 000 000**	**2 385 675**	**270 365 346**
النصيب من مجموع التكاليف	**100**	**34**	**0**	**2**	**1**	**1**	**0**	**1**	**1**	**60**